### حظي بردود فعل دولية مرحبة تعكس مكانة البلاد الدولية لاسيما على صعيد الجهود الإنسانية

# صباح الخالد : مشروع القرار الكويتي حول مفقودي الحرب يعد مرجعاً خاصاً لحماية المدنيين

نيويورك ـ «كونا» اجتمع الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أول أمس مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس على هامش أعمال اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيويورك التي تترأسها دولة الكويت خلال الشهر الجاري.

وهنأ الأمين العام للأمم المتحدة النجاح الكبير الذي حققته دولة الكويت خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت أول أمس باعتماد جميع أعضاء المجلس بالإجماع للقرار 2474 (2019) الخاص بالمفقودين في النزاعات المسلحة الأمر الذي يعكس مدى ثقة المجتمع الدولي بدولة الكويت ومساندتها لهذه القضية الإنسانية الهامة.

من ناحيته ثمن الشيخ صباح الخالد دعم الأمين العام للأمم المتحدة لأنشطة دولة الكويت خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن ومساندته لكافة الجهود في هذا الإطار.

وتم خلال الاجتماع استعراض آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وتطورات الأوضاع في المنطقة والتحديات التي تواجهها.

حضر الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد ومندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.

على صعيد متصل أكد الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أن مشروع القرار الكويتي حول المفقودين في النزاعات الذي أقره مجلس الامن الدولي بالإجماع أول أمس يعد مرجعاً خاصا في التعامل مع مسألة المفقودين وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ صباح الخالد أثناء رئاسته جلسة مجلس الامن الدولي التي أقر خلالها المجلس بإجماع أعضائه الـ 15 مشروع القرار الذي قدمته الكويت منفردة للمرة الأولى حول الاشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة والذي يهدف الى دعم وتعزيز سبل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وشدد الشيخ صباح الخالد في كلمته على أن القرار الذي حمل رقم (2019/2474) يبلور التدابير اللازمة التي يتعين إتخاذها أثناء النزاع المسلح أو بعده ويساهم في خلق آليات مبتكرة لحماية ووقاية المدنيين المعرضين لخطر الاختفاء والفقدان أثناء الصراعات المسلحة.

ولفت إلى أن هذا القرار يمكن مجلس الأمن من مواكبة التطورات المتعلقة بحالات المفقودين وكيفية الاستجابة لها وفق أفضل الممارسات في إطار القوانين الدولية والإنسانية مع ضمان احترام القواعد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حول حماية المدنيين وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وأعرب الشيخ صباح الخالد عن ترحيب الكويت باعتماد مشروع القرار الذي جاء بمبادرة نابعة من معاناتها بفقدان أبنائها أثناء الاحتلال العراقي عام 1990 وإيمانا من الكويت بضرورة مواجهة التحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة وتداعياتها السلبية على المدنيين والأبرياء والحد من تبعاتها وتخفيف آثارها وتعزيز الجهود الدولية الرامية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

وأعرب عن شكره لجميع الأعضاء على دعمهم ومساندتهم أثناء المفاوضات على القرار لما لذلك من أبعاد ومعان إنسانية وما يقدمه في سبيل تعزيز الإطار المؤسسي والمعياري لحماية المدنيين والجهود الدولية التي تسهم في التعامل مع الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة تماشيا مع الاهتمام البالغ الذي يوليه مجلس الامن للمسائل ذات الصلة بحماية المدنيين على مدى العشرين عاما الماضية.

ولفت إلى أن «انعقاد الاجتماع يأتي في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تحديات متصاعدة تهدد السلم والأمن الدوليين وأصبحت أكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه على مر السنين فهناك أعداد لا تحصى من السكان المدنيين متأثرين بتلك النزاعات وغيرها من حالات العنف التي تلقي بظلالها على المدنيين ولها تداعيات وآثار إنسانية خطيرة تستدعي إيجاد حلول شاملة ومستدامة لها وإلا فإنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى إطالة أمد تلك النزاعات وتمثل عقبة أمام تحقيق الأمن والاستقرار».

وأشار الشيخ صباح الخالد الى ان من تلك التداعيات الإنسانية التي لم تغفلها القوانين والأعراف الدولية مسألة المفقودين في النزاعات وما لها من عواقب مأساوية على حياة المدنيين المتضررين من النزاعات وعائلاتهم.

وتابع «نحن على قناعة تامة بأنها تحمل في طياتها العديد من العناصر الهامة التي تسترعي انتباه المجتمع الدولي وتستدعي التعامل معها في كافة مراحل النزاع ومن بعده من خلال ممارسات واضحة ومجربة».

وأشار الى ان القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني قد حددا الأدوات التي يتعين على الجميع استخدامها لكفالة حماية المجتمعات والمدنيين أثناء النزاعات وضمان حصولهم على كافة حقوقهم وتمتعهم بحياة حرة وكريمة خالية من الانتهاكات والمعاناة الإنسانية بما في ذلك الدعوة إلى إيجاد الحلول لحالات فقدان الأشخاص نتيجة للنزاعات».

وأضاف «ليس هناك حرب أو نزاع إلا كان المفقودين من أبرز ضحاياها لذا يتعين الالتزام بتلك الأدوات والممارسات للوصول إلى أرضية تفاوضية مشتركة ومعززة للثقة المتبادلة في العمليات السياسية والتفاوضية في نهاية النزاع والمؤدية إلى اتفاقات السلام ومرحلة بناء السلام واستدامته».

وذكر ان «ما يساهم في تحقيق ذلك هو توفير كافة المعلومات من قبل أطراف أي نزاع لأن ذلك من شأنه أن يساهم في معرفة مصير المفقودين ولم شملهم بعائلاتهم والتعامل مع رفاتهم بشكل يتماشى مع المعايير الدولية والإنسانية المتعارف عليها بالإضافة الى منع الإفلات من العقاب بمحاسبة المسؤولين والمتسببين عن فقدان الأشخاص أو إخفاء الأدلة أو مرتكبي الجرائم غير الإنسانية في حقهم فعندما يتم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني فإن ذلك يمهد الطريق إلى إحلال السلام».

وأكد الشيخ صباح الخالد ان القرار الذي اعتمده المجلس يمثل رافدا أساسيا لزيادة وعي المجتمع الدولي وسد الفجوات عند التعامل مع مسألة المفقودين في سياق معالجة النزاعات ويشجع المنظمات الإنسانية ذات الصلة سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية على اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير عمليات البحث وضمان إدارة المعلومات المتصلة بالمفقودين بشكل ملائم لمعرفة مصيرهم مع التأكيد على أهمية توفر الإرادة السياسية والتعاون بين الأطراف المتنازعة.

وأشار إلى أن لدولة الكويت تجربة مريرة في هذه المسألة ذات الطابع الإنساني فهي مازالت مستمرة في جهودها في الكشف عن مصير أبنائها المفقودين منذ حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991 حيث تم الكشف عن مصير 236 مفقودا من أصل 605 ونقدر في هذا الشأن متابعة مجلس الأمن واهتمامه بهذا الملف تنفيذا لقراراته ذات الصلة.

وأشاد الشيخ صباح الخالد في كلمته «بتعاون الحكومة العراقية ومساعيها الجادة لإغلاق هذا الملف في إطار اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي نقدر لها اهتمامها ومثابرتها وتصميمها ومساعدتها لكافة الأطراف من أجل معرفة مصير المفقودين وإنهاء معاناة عائلاتهم وأقاربهم».

■ القرار يمكن مجلس الأمن من مواكبة التطورات المتعلقة بحالات المفقودين وكيفية الاستجابة لها

الخالد مترئسا جلسة مجلس الأمن الدولي أول أمس

■ أعداد لا تحصى من السكان متأثرون بتلك النزاعات وغيرها من حالات العنف

■ يمثل رافداً أساسياً لزيادة وعي المجتمع الدولي وسد الفجوات عند التعامل مع مسألة المفقودين

■ غوتيريس : يعكس مدى ثقة المجتمع الدولي بالكويت ومساندتها للقضايا الإنسانية المهمة

■ مورير : ضرورة اتخاذ تدابير وقائية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة

الخالد خلال لقائه مع الأمين العام للأمم المتحدة

.. ومستقبلاً نظيره المالي بنيويورك

وأكد أن الكويت عازمة على بذل كل ما هو ممكن لتعزيز جهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين ودعم عملية بناء السلام والتنمية الشاملة في سياق الدبلوماسية الوقائية والمشاركة في مسيرة العمل الجماعي الإنساني والتي تأتي معززة للنهج الراسخ والثابت لسياسة الكويت الخارجية بوصفها أدوات لتفادي النزاعات وللمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار والحوار والوساطة من خلال التعاطي مع الاضطرابات والأزمات القائمة والناشئة التي تواجه العالم.

وأكد ان الكويت تسترشد بذلك بالقانون الدولي والاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية «حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل انطلاقة تكفل لنا معالجة كافة التحديات التي تواجهنا مقدرين في الوقت ذاته الدور الذي تلعبه كافة الجهات والمنظمات الفاعلة للوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال للحد من المخاطر المتصلة بالنزاعات وإشاعة السلام بين الدول والأطراف المتنازعة».

كما أكد الشيخ صباح الخالد ان الكويت ستسعى لتوظيف إمكانياتها وطاقاتها تعزيزا لتلك المساعي الداعمة لأطر التعاون الدولية والهادفة إلى تعزيز قدرة الدول في تحقيق غاية حماية المدنيين والتخفيف من المصاعب الإنسانية التي يعانون منها مجددا الشكر والتقدير لكل من تعاون وشارك من أجل إصدار القرار الذي أثبت ان الكويت والعالم معها لا ينسيا مسألة الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

هذا وقد حظي مشروع القرار الذي قدمته الكويت لحماية المدنيين وقضية المفقودين في النزاعات الدولية وأقره مجلس الأمن الدولي بالإجماع أول أمس بردود فعل دولية مرحبة تعكس مكانة الكويت الدولية لاسيما على صعيد الجهود الإنسانية.

ويمثل مشروع القرار رقم (2019/2474) الذي تقدمت به الكويت منفردة إلى مجلس الأمن واعتمده المجلس بإجماع أعضائه الـ 15 مرجعا خاصا في التعامل مع مسألة المفقودين وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

في هذا السياق دعا رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر مورير دول العالم أمس إلى اتخاذ تدابير وقائية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

وخلال جلسة مجلس الامن أشادت من جانبها مديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الانسانية بالأمم المتحدة رينا غيلاني بشدة بمشروع القرار الكويتي الذي اعتمده المجلس مؤكدة انه مشروع طموح.

ودعت غيلاني الدول الأطراف في النزاعات للاستفادة من دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها لإنشاء الأطر القانونية والسياسية اللازمة في هذا الجانب.وقالت إن «تعزيز دور وقدرات الآليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتقديم المشورة والدعم إلى الدول الأعضاء سيكون أمرا ضروريا لاسيما وان القرار يؤكد التزام أطراف النزاع بمنع الأشخاص من الاختفاء وتوضيح مصيرهم إذا فعلوا ذلك».

وأكدت أن أعدادا هائلة من الناس تضيع في النزاعات المسلحة وقد يتم القبض على هؤلاء الأشخاص من قبل الأطراف المتحاربة واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي أو قد يصبحوا ضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء او ربما يدفنون في قبور غير محددة.

وشددت على ان تعزيز دور وقدرات الآليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتقديم المشورة والدعم إلى الدول الأعضاء سيكون أمرا ضروريا لاسيما وان القرار يؤكد التزام أطراف النزاع بمنع الأشخاص من الاختفاء وتوضيح مصيرهم إذا فعلوا ذلك».

وأشارت الى وجود عشرات الالاف من المفقودين والمختفين قسريا في سوريا ونيجريا بالإضافة إلى حالات أخرى في ميانمار وجنوب السودان وحالات أخرى «معلقة» في منطقة البلقان ولبنان ونيبال وسريلانكا يعود بعضها لعقود.

وشجعت الدول الأعضاء بالمجلس على التعاون من خلال التواصل وتبادل الخبرات ورحبت بإطلاق مشروع المفقودين للجنة الدولية للصليب الأحمر هذا العام.

وقالت إن «حجم المشكلة يمكن ويجب معالجته وذلك أساسا من خلال احترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني وإنه من أجل من هم في عداد المفقودين الآن والمستقبل ومن أجل أسرهم التي تعاني يتحتم على الجميع اتخاذ الإجراءات اللازمة».

من جهته دعا رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر مورير دول العالم إلى اتخاذ تدابير وقائية لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة.

وأضاف في إحاطة قدمها عبر الدائرة التلفزيونية لجلسة مجلس الامن الدولي «يجب على الدول أن تضع تدابير وقائية (لقضية المفقودين) لأن الالتزامات لا تبدأ بعد انتهاء القتال».

وأشار إلى أن العام الماضي فقط شهد تسجيل أكثر من 45 الف شخص في عداد المفقودين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقال مورير «يجب على الدول أن تضع تدابير وقائية (لقضية المفقودين) لأن الالتزامات لا تبدأ بعد انتهاء القتال» مشيرا إلى أن العام الماضي فقط شهد تسجيل أكثر من 45 ألف شخص في عداد المفقودين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأضاف أن «قضية المفقودين يجب أن تكون أولا وقبل كل شيء إنسانية وليست جزءا من جداول الأعمال السياسية وعمليات المساءلة» داعيا إلى دعم العمل الإنساني والمهني بشكل حيادي ونزيه بشأن قضية المفقودين.

ونبه إلى ان القانون الدولي يحظر الاختفاء القسري للأشخاص في النزاعات المسلحة ويلزم بتوضيح مصير ومكان وجودهم مشددا على ضرورة وجود «ارادة سياسية وتعاون أقوى» في هذا الصدد.

ودان القرار بشدة للاستهداف المتعمد للمدنيين أو غيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية في حالات النزاعات المسلحة وأهاب بجميع أطراف النزاعات المسلحة وضع حد لهذه الممارسات وفقا لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع التدابير المناسبة للبحث النشط عن الأشخاص المبلغ عن فقدهم والتمكين من إعادة رفاتهم ومعرفة مصير الأشخاص المبلغ عن فقدهم دون تمييز.

ويحث القرار أطراف النزاعات المسلحة على جمع وحماية وإدارة كل ما له صلة من البيانات والمستندات المتعلقة بالأشخاص المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة مع احترام الخصوصية وبما يتماشى مع أحكام القانون الوطني والدولي الواجبة التطبيق.

وتولت الكويت مطلع العام الماضي 2018 عضويتها غير الدائمة في مجلس الامن الدولي لمدة عامين لتخلف جمهورية مصر العربية في تمثيل المجموعة العربية في المجلس.

وبذلك تكون الكويت التي انضمت للأمم المتحدة رسميا في العام 1963 قد حصلت على عضوية مجلس الأمن للمرة الثانية وكانت المرة الأولى في العام 1978 – 1979.

هذا وقد التقى الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي عصر أمس وزير خارجية جمهورية مالي الصديقة تيبيلي درامي في مقر وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك وذلك على هامش أعمال اجتماعات مجلس الأمن التي تترأسها دولة الكويت للشهر الجاري.

قدم الشيخ صباح الخالد خالص تعازيه بضحايا الهجوم المسلح الذي استهدف إحدى القرى وسط جمهورية مالي.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات بالإضافة إلى مناقشة عدد من القضايا محل الاهتمام المشترك في ظل عضوية دولة الكويت غير الدائمة في مجلس الأمن.

حضر الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد والمندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير منصور العتيبي ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين وعدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية.

# سفير هولندا في الكويت: منتدى لاهاي يحفز ثقافة السلام في العالم

أثنى سفير هولندا في الكويت فرانس بوتايت على مبادرة مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية لتنظيم المنتدى العالمي لثقافة السلام في مدينة لاهاي الهولندية اليوم والذي من شأنه ان يحفز ثقافة السلام في العالم.

وقال السفير بوتايت في مقال نشر في بوابة اخبار (تايمز كويت) أمس ان "الفنانين والكتاب والموسيقيين والعلماء يشكلون مجتمعا عالميا يفوق الحدود والعقليات المحلية وغالبا ما يأخذون زمام المبادرة في ارشادنا الى طريق السلام".

ولفت الى ان دراسة الثقافة الاسلامية والعربية ازدهرت في هولندا منذ قرون من الزمن فقد كان التجار الهولنديون يقطعون البحار ويحرصون على التعلم من الثقافات الاخرى.

وأتبع "لذلك اصبحت مدينة ليدن الهولندية الشريك الطبيعي لمؤسسة البابطين في تحفيز دراسة الوطن العربي".

وعن اختيار رئيس مؤسسة البابطين الدكتور عبدالعزيز البابطين قصر السلام بمحكمة العدل الدولية بمدينة لاهاي مقرا لعقد المنتدى قال السفير بوتايت ان "اختيار هذا القصر التاريخي كمكان لعقد مؤتمر عالمي يحفز على تعليم السلام ويركز على حماية التراث الثقافي في اوقات الحروب".

ويشارك نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ الدكتور محمد صباح السالم في الجلسة الثانية من المنتدى العالمي لثقافة السلام والتي تعقد بعنوان (حماية التراث الثقافي – العراق واليمن).

ويشارك في جلسات المؤتمر من الكويت كذلك وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حامد العازمي.

وتنظم مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية الكويتية المنتدى العالمي لثقافة السلام في قصر السلام بمحكمة العدل الدولية بمدينة لاهاي الهولندية بالشراكة مع معهد السلام الدولي ومقره مدينة نيويورك وجامعة

ليدن الهولندية ومنظمة الصليب الاحمر الدولية ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وقصر السلام في هولندا.

ومن المقرر ان يشارك في المؤتمر الذي يستمر يوما واحدا شخصيات سياسية واكاديمية وثقافية من مختلف انحاء العالم لمناقشة عدة موضوعات بينها (تدريس ثقافة السلام) و(حماية التراث الثقافي العالمي).

قصر السلام في لاهاي